مصادر الفعل الأجوف المُعلّ من صيغتي أفعل واستفعل

*جعفر نايف عبابنة**

ملخص

تختلف مصادر صيغتي أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ من معلّ العين، مثل أَقَامَ واسْتَقَامَ، وأَبانَ واسْتَبَانَ، عن مصادر هاتين الصيغتين من صحيح العين ومصحَّحِها، مثل: أَقْدَمَ واسْتَقْدَمَ وأَعْوَلَ وأَغْيَلَ واسْتَنْوَقَ.

وقد ناقش البحثُ الآراء المطروحة، من قديمة وحديثة، لتفسير هذا الاختلاف. وأَخذَ البحثُ على آراء القدماء القول بسكون حرف المدّ، وسبقه بحرف من جنسه، ونقل هذه الحركة المتوهمة إلى الساكن قبل العين، ثم قلب العين نفسها (واواً كانت أم ياءً) إلى ألف، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، أو لمجانسة الفتحة المنقولة، ممّا يجعل للحركة وظيفتين في وقت واحد، ويؤدي إلى التقاء ألفين لا يفصلهما فاصل، وهو ما ترفضه قوانين التركيب المقطعي العربي.

وأخذ على المحدثين قولهم بحذف العين المعتلّة لوقوعها بعد حرف ساكن، والتعويض عنها بإدخال ألف أخرى على ألف المصدر؛ وبما أنه يستحيل نطق ذلك يستعاض عنه بالتاء.

ورأى البحث أن التعويض عن العلة المحذوفة في الأسماء العربية لا يكون بإطالة الحركة القصيرة أو مدّ الممدود بل بالتاء. وهذه التاء ليست للتأنيث بل هي زائدة اشتقاقية ملازمة للصيغة.

ورأى البحث أن التغير في هذا اللون من المصادر يتم في البنية التحتية بحذف العين مباشرة والتعويض عنها بهذه التاء، دون المرور بسلسلة من التغيرات غير المستندة إلى أساس علمي سليم.

الكلمات الدالة: الصرف العربي، مصادر أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ.

- 1 -

من القواعد المقررة في الصرف العربي أن مصادر الأفعال المزيدة هي مصادر قياسية، فلكل فعل مزيد مصدر قياسي.

ومصدر (أفعل) من المزيد مثل: أكرم وأنتج يأتي على وزن إفعال، نحو: إكرام وإنتاج. ولكن إذا كان (أفعل) أجوف معلاً جاء مصدره في صورة مغايرة لمصادر الأفعال الصحيحة، فنجد أن مصدر أقام (وأصله أَقْوَمَ قبل الإعلال) هو إقامة، ومصدر أبان (وأصله أَبْيَنَ) هو إبانة. وواضح أن صورة المصدر لكل من المعل الواوي والمعل اليائي في هذا واحدة، لما سنراه من الشبه بين طبيعتي الواو والياء واتحاد البيئة الصوتية في المصدرين.

ومصدر (استفعل) من المزيد مثل: استخرج واستعرض يأتي على وزن استفعال، نحو استخراج واستعراض. ولكن إذا كان (استفعل) أجوف معلاً جاءت صورة مصدره مغايرة لمصادر الأفعال الصحيحة، فنجد أن مصدر استقام (من استقوم) هو استقامة، ومصدر استبان (من استبين) هو استبانة، يستوي في هذا كذلك الواوي واليائي كما هو واضح من المثالين.

وقد تعددت آراء علماء العربية القدماء فيما جرى لمصادر معل العين من صيغتي أفعل واستفعل حتى جاءت على هذه الشاكلة. ولكي نقف على جلية آرائهم في هذه المسألة نستعرض فيما يأتي القدر الذي اتفقوا عليه وبعض نقاط الاختلاف فيما بينهم. فقد أجمعوا على أن الأصل المقدر لمصدر (أفعل) من معل العين هو إفعال، والأصل المقدر لمصدر (استفعل) من معل العين هو استفعال، وذلك قياساً على مصادر الأفعال الصحيحة من هذين الوزنين المزيدين، لأن المعتل كما هو معروف يحمل على الصحيح، ولكن جرت عليهما تغيرات جعلتهما يظهران في صورة مغايرة للبنى الأصلية المقدرة.

ولشرح هذه التغيرات نأخذ مثالين من مصادر أَفْعَلَ المُعَلّ العين أحدهما واوي العين وثانيهما يائي العين ونرى ما جرى فيهما، ثم نأخذ مثالين من مصادر اِسْتَفْعَلَ المُعَلّ العين أحدهما واوي والآخر يائي، ونرى ما جرى فيهما كذلك.

وليكن المصدران من النوع الأول إقامة مصدر الفعل أَقَامَ

* كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2014/3/25، وتاريخ قبوله 2014/6/16.

© 2015 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

(الذي أصله أَقْوَمَ) وإبانة مصدر أبان (الذي أصله أَبْيَنَ)[1].

يرى معظم علماء العربية القدماء أن حركة العين في الأصل المقدر (أي إقوام وإبيان) قد نقلت وحرك بها الحرف الصحيح الساكن الذي قبلها. والمقصود بحركة العين هنا الفتحة التي تسبق الألف، فكل حرف مدّ عندهم مسبوق بحركة من جنسه[2]. فعلى هذا يفترضون فتحة بين الواو والألف في إقْوَام وفتحة بين الياء والألف في إبْيَان. وبنقل حركة العين صار المصدران هكذا: إقَوْام وإبَيْان. ولكن العين انقلبت في هذين المصدرين ألفاً لتحركها بحسب الأصل (أي قبل نقل الحركة) وانفتاح ما قبلها الآن (أي بعد نقل الحركة) تطبيقاً للقاعدة الصوتية المشهورة التي تقول إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً. وعلى هذا أصبح المصدران بعد قلب الواو والياء ألفاً: إقام وإبان. وهنا التقى ألفان أي حرفا مد ساكنان (لأن حرف المد بعرف الصرفيين والنحويين العرب القدماء ساكن)، فينبغي التخلص من التقاء الساكنين[3].

وبعض القدماء لم يذكر العلة السالفة لقلب العين ألفاً، بل اكتفى بالقول إن العين قد قلبت ألفاً بعد النقل[4]. ولعل اكتفاءهم بهذا القول دون تفصيل يعود إلى ما قرروه من أن مجيء الواو أو الياء ساكنة مفتوحاً ما قبلها بعد نقل حركتها يقتضي قلبها تلقائياً إلى ألف، لمجانسة الفتحة قبلها. وقد نص ابن عقيل على هذه المجانسة صراحة[5]. وهذا الرأي وإن لم يقل بانقلاب العين ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن مبنيّ أيضا على توهم وجود فتحة في إفعال واستفعال من الأجوف بين العين والألف، تنقل إلى الساكن قبلها، فتقلب العين ألفاً مجانسةً لها. وهذا هو نفسه ما يفسِّر به بعضهم تحوّل العين – واواً كانت أم ياءً – إلى ألف في أمثال: أقام (من أَقْوَمَ) وأبان (من أَبْيَنَ) واستقام (من اسْتَقْوَمَ) واستبان (من اسْتَبْيَنَ) [6].

غير أن النقل في أَقْوَمَ، وأَبْيَن، واسْتَقْوَمَ، واسْتَبْيَنَ هو نقل حقيقي لحركة موجودة أصلاً في البنية التحتية ولا يؤدي إلى التقاء ساكنين، والنقل الذي يتحدثون عنه في إقوام وإبيان (واستقوام، واستبيان على ما سيأتي) مفترض افتراضاً ولا حقيقة له، وهو يؤدي إلى التقاء ساكنين.

ومهما تكن العلة التي أوردوها لقلب الواو والياء ألفاً، فإن النتيجة واحدة وهي اجتماع ساكنين (ألفين)، وهذا وضع ينبغي التخلص منه. فأي الألفين أحرى بأن يُتَخَلَّص منها؟

هنا افترقوا فريقين:

فريق قال إن الألف المحذوفة هي الأولى المنقلبة عن واو أو ياء (أي عن العين). وعلى رأس الذين قالوا بهذا الأخفش والفراء والمازني والزمخشري وابن الحاجب والرضي الأستراباذي وابن يعيش[7].

وحجة هذا الفريق أن الأُولى أَوْلَى بالحذف لأنها جاءت أولاً، والأول يحذف لالتقاء الساكنين إذا كان مداً، ولأن الألف الثانية في هذه المصادر جاءت لمعنى وهو المدّ، والعين (التي انقلبت ألفاً) لم تأت لمعنى، بل هي حرف مبنى.

زد على ذلك أن إعلال العين في المصادر بالإسكان والقلب والحذف يجاري الإعلال الذي يقع للعين في الأفعال المقابلة لها، لأن تصاريف العربية مبنية على المشاكلة، فإذا أعلت العين في الفعل أعلت في المصدر، وإذا لم تعل في الفعل لم تعل في المصدر كذلك، فأَقْوَمَ مثلاً يصبح بالنقل والقلب أقام، وتحذف هذه الألف لالتقاء الساكنين: أَقَامْتُ ← أَقَمْتُ. ويقابل ذلك في المصدر نقل الحركة وقلب العين ألفاً ثم حذفها لالتقاء ساكنين. ووزن مصدر أفعل معل العين على هذا هو إفالة.

و**فريق** قال إن الألف المحذوفة هي الثانية، أي ألف إفعال واستفعال. وعلى رأس القائلين بهذا الخليل وسيبويه وابن مالك وابن عصفور والمرادي وابن هشام[8]. وحجة هؤلاء أن الثانية أولى بالحذف لأنها زائدة ولأن الاستثقال حصل بها لقربها من الطرف. ووزن مصدر أفعل المعل العين عند هؤلاء إِفْعَلَةٌ.

وإذا انتقلنا إلى مصدر اسْتَفْعَلَ من معل العين، مثل استقامة، واستبانة، وجدنا أن ما جرى فيه يشبه تماماً ما جرى في مصدر أَفْعَلَ من هذا النوع، لتشابه البيئة الصوتية فيهما.

فالأصل المقدر لاستقامة واستبانة هو: اسْتِقْوَام واسْتِبْيَان، ثم نقلت حركة الواو والياء (وهي الفتحة التي تسبق في نظرهم الألف وتتلو الواو والياء)، وحرك بها الحرف الصحيح الساكن قبلهما، فصار المصدران: اسْتِقَوْام واسْتِبَيْان، ثم قلبت الواو والياء ألفًا فأصبحا استقام واستبان، وهنا التقى ساكنان وجب حذف أحدهما، وجرى الأمر فيهما كما جرى في إقامة وإبانة.

والذين قالوا بحذف الألف الأولى جعلوا وزن المصدر استفالة، والذين قالوا بحذف الثانية جعلوا الوزن: اِسْتِفَعْلَة.

على أن بعض القدماء لم يقولوا بقلب العين ألفاً، بل اكتفوا بالقول إن حركة العين المفترضة تنقل إلى الساكن قبلها، فتصبح العين ساكنة، فيلتقي ساكنان هما العين وألف إفعال واستفعال، فتحذف العين ويعوض عنها بالتاء[9].

واتفق القدماء على أن التاء في آخر هذه المصادر هي للتعويض عن المحذوف سواء أكانت الألف المنقلبة عن العين أم كان الألف الزائدة في إفعال واستفعال، وأن التاء قد تحذف في حالة الإضافة كقوله تعالى (وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) [10] حيث حذفت تاء (إقامة) وهي مضافة، ولكنهم اختلفوا في جواز حذفها في غير حالة الإضافة. فقال بعضهم إنه لا يجوز وقال

بعضهم إنه جائز[11].

- 2 -

غير أنه يمكن أن يؤخذ على أقوال القدماء في هذه المسألة عدة مآخذ أبرزها: قولهم بنقل حركة مُتَوَهَّمَة تلي العين إلى الساكن الصحيح قبلها، وقولهم إن العين انقلبت ألفاً **لتحركها** بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن (أي بعد نقل حركتها إليه)، وقول بعضهم إن المحذوف هو الألف الثانية التي هي عَلَم على الصيغة، وقولهم بالتقاء ساكنين هما ألفان، أو العين الساكنة بعدها ألف إفعال واستفعال.

أما القول بنقل حركة العين المعتلة إلى الساكن الصحيح قبلها فهو بحد ذاته قول صحيح عموماً، وتشهد عليه سلوكات صرفية كثيرة، ولكن في غير السياق الذي ذكروه. فأمثلة مثل هذا النوع من التغيرات في الأفعال والأسماء كثيرة جدًا في صرفنا العربي، مثل: يَقْوُل ويَبْيِع وانقلابهما بعد النقل إلى يقُول ويبِيع، ومُنْوِر، وانقلابها إلى مُنِوْر ثم مُنِير، ومَقْوَل وانقلابها إلى مَقَوْل ثم مَقَال، ومَطْيَر وانقلابها إلى مَطَيْر ثم مطار، وأَقْوَمَ وأَبْيَنَ واِسْتَقْوَمَ واِسْتَبينَ وانقلابها إلى أَقَوْمَ وأَبَيْنَ واسْتَقَوْمَ واسْتَبَيْنَ ثمّ أقامَ وأبان واستقام واستبان، وغير ذلك ممّا فسّرناه بقلب الحركات المركبة الصاعدة إلى حركات مركبة هابطة تتبادل المواقع هي وحروف المد المناسبة[12]. وكل هذا يجري في صورة طبيعية غير مفتعلة.

لكن النقل في مصادر معل العين من وزني أفعل واستفعل هو اعتباطي مفتعل، ومبني على تصورات صوتية غير سليمة أساسها أن حرف المدّ مسبوق بحركة من جنسه، فاستخلصوا من ذلك وجود فتحة بين العين (التي هي واو أو ياء) والألف، وهذه الفتحة التي تصوروها موجودة بين العين وألف إفعال واستفعال هي التي نقلت إلى الصحيح الساكن قبلها فَحُرّك بها. والواقع أنّه ليس ثمة حركة لتنتقل، فالألف نفسها هي حركة (فتحة) طويلة خالصة، والحركة لا تسبق أو تتلى بحركة لا من جنسها ولا من غير جنسها، طويلة كانت أم قصيرة، كما تقضي بذلك قوانين التركيب المقطعي في اللغة العربية التي تتطلب الفصل بين الحركة وأختها بصامت أو شبهه من حروف اللين. ففي كل مقطع من مقاطع العربية حركة واحدة، طويلة أو قصيرة، ولا تجتمع فيه حركتان[13].

زد على ذلك أن حرف المد هو استمرار ممتد (one continuum) لا ينقضي حتى يتم النطق به، ولا يمكن تجزئته إلى جزأين، لأن هذه التجزئة تعني وجود حد مقطعي بين الجزأين وهذا مستحيل.

والغريب أن القدماء قالوا بنقل الحركة التي تسبق حرف المد وانفصالها عنه، على الرغم من قولهم إنها جزء لا يتجزأ من حرف المد نفسه[14].

وكيف نتصور بعد النقل واواً أو ياء ساكنة بعدها ألف أي فتحة طويلة؟ وهل في المكنة والاستطاعة تحقيق هذا التتابع صوتيا دون أن تكون الألف نفسها حركة للواو أو للياء؟ إن هذا كله نقل افتراضي غير مسوغ ويجرّ محاذير كثيرة وسياقات صوتية مستحيلة.

وربما ألجأهم إلى هذا اعتقاد بعضهم أن المصدر يجب أن يجاري في إعلاله الإعلال في فعله. فثمة نقل وقلب في الفعل، فينبغي، إذا، افتراض النقل والقلب في المصدر، فقالوا بنقل فتحة تصوروها موجودة قبل الألف، ما أدى إلى قلب العين ألفا، ثم إلى التقاء الساكنين، وحذف الألف المنقلبة عن العين بعد هذه السلسلة الطويلة من التغيرات، ويرد على هذا بالقول إن النقل الذي جرى في الفعل حقيقي، لكن النقل هنا الذي قابلوا به النقل في الفعل متوهَّم غير حقيقي. وليس شرطا أن يكون الإعلال في المصدر هو الإعلال نفسه في الفعل، فقد يأتيان من طريقين مختلفين. والعربية تعمد إلى الحذف في صورة مباشرة أقصر وأسهل من هذه العملية الطويلة المعقدة.

وأما قولهم إن العين انقلبت ألفا لتحركها حسب الأصل (أي قبل نقل الفتحة) وانفتاح ما قبلها بحسب الآن (أي بعد نقل الفتحة)، فأمر مرفوض، إذ لا يمكن الجمع هنا بين مرحلتين: أي اعتبار ما كان وما هو حاصل الآن، ولا يمكن العودة في العمليات الصوتية إلى مرحلةٍ ما بعد تجاوزها، فكل مرحلة تخلق بيئة صوتية جديدة مستقلة يجري التعامل معها وفق معطياتها الحاضرة وتصلح لإطلاق قاعدة صوتية جديدة، فما مضى وانقضى لا يحسب حسابه في العمليات الصوتية، والمهم هو الصورة الناشئة الماثلة أمام أعيننا. وعلى هذا لا يمكن الجمع بين عنصرين من مرحلتين مختلفتين لكي نلفّق بيئة صوتية ملائمة لإعمال قاعدة صوتية ما. فهم اعتبروا تحرك العين قبل النقل وانفتاح ما قبلها بعد النقل لكي يُعْمِلوا القاعدة التي تقول: إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا. وواضح أن جمع هذه العناصر غير المترابطة على هذا النحو لا يشكل قاعدة موثوقة وقد لاحظ ذلك أحد الباحثين المحدثين فقال[15]: "إن تفسير التغير الصرفي بحركة قادرة على شغل موضعين في وقت واحد أمر غير مستساغ". بل مضى إلى القول[16]: "ولا تفسير لهذه المغالطة إلا أن رياضتهم الذهنية تميل بهم حيث يميل الهوى لا حيث ينطبق القانون".

وأما قول بعضهم إن الألف الثانية هي التي حذفت عند التقاء الساكنين – على فرض أن الأمر جرى كما ذكروا والتقى ساكنان – فيعترض عليه بالقول إن الألف الثانية هنا هي

علامة على وزني إفعال واستفعال وأمارة عليهما يعرفان بها، فإذا حذفت طمست معالمهما. وخير دليل على قيمة المد الذي يعد أمارة على وزن ما أن العربية لا تغتفر الحركة الطويلة (أي حرف المد) في المقطع المديد المغلق، ولكن تغتفره في هذه الحالة إذا كان أمارة على الوزن، كما في ألف ضالّينَ (ضالْ / لي / نَ) الدالة على صيغة اسم الفاعل، لذلك لا تحذف كما تحذف الألف[17] في قولنا: لم ينامْ ← لم ينمْ.

وقد ذكر في دفاع بعض القدماء عن عدم حذف الألف الثانية أنها جاءت لمعنى هو المد[18]. غير أن المد ليس معنى بحد ذاته، إلا إذا قصدوا بذلك أن الألف هي جزء أصيل في صيغتي إفعال واستفعال وأمارة عليهما.

ولكن الملاحظ عموما في العمليات الصرفية أنها تتجنب حذف الحرف الذي جاء لمعنى وتغلب الزائد على الأصلي في أحيان كثيرة[19].

ومن حجج الذين قالوا بحذف الألف الثانية أنها جاءت قبل الطرف وحصل بها استثقال[20]. وهذا غير صحيح، لأنها من خصائص الوزن ولوازمه، ولم تأت في هذا الموقع في الأصل عبثا. ولا ينبغي التعلق بمسألة شكلية في تفسير السلوكات الصرفية، كالقول إنها جاءت قبل الطرف، فلماذا لم تستثقل هذه الألف في أحوال وأديان وأضرابهما وقد جاءت فيها قبل الطرف؟

وليس معنى كلامنا أن الذين قالوا بحذف الأولى هم على صواب. فحتى هؤلاء وقعوا في وهم كبير، لأن قولهم هذا مبني كله – كما أسلفنا – على افتراض فتحة (لا وجود لها إلا في أذهان من قالوا بها) بين العين وألف إفعال واستفعال، ثم يجري ما يجري حسب تصورهم من نقلها وقلب العين إلى ألف.

وفي الحق أن الفريقين قد ركبا مركباً صعباً للوصول إلى وضع مفترض يلتقي فيه ألفان (أي حرفان ساكنان في مفهومهم)، لأنهم لم يجدوا مسوغا للحذف سوى القول بالتقاء الساكنين. ويرد على قول الفريقين بالتقاء الساكنين باستحالة نشأة الألف الأولى على النحو الذي وصفوه، وباستحالة السياق الصوتي المكون من حركتين طويلتين خالصتين لا يمكن تتابعهما إلا بالفصل بينهما بصامت أو ما يضارعه من حروف اللين ذات الطبيعة الصامتة، كما تفرضه قوانين التركيب المقطعي في العربية.

وحتى إذا أقررنا جدلا بالتقاء الساكنين وإمكان اجتماع الألفين فينبغي أن تكون القاعدة ثابتة وواضحة في تعيين المحذوف في كل مرة يجري فيها ذلك، وأن يكون التخلص من التقاء الساكنين في مثل هذه الحالة هو بالحذف وحده. ولكن نلاحظ تناقضهم في هذه القضية. فهم يقولون مثلا إن أصل حمراء هو حمرا، أي بألفين في الآخر: الأولى زائدة والثانية هي ألف التأنيث، ولكنهم يتخلصون من ذلك بقلب الألف الثانية همزة[21]، فكيف نعتمد إذاً قاعدة غير ثابتة؟

وينبغي الجزم هنا أن التقاء الساكنين لا يتم أصلا إلا بين عنصرين قابلين للسكون، وحروف المد هي حركات طويلة خالصة لا تقبل السكون، ولذلك لا يمكن مجيئها في هذا السياق، لأن التقاء الساكنين الحقيقي يكون بين الحروف الصوامت (الصحيحة) التي تقبل السكون، أو ما في مرتبتها من أشباه الصوامت، أي حروف اللين. ويُتَخَلّص منه بتحريك الصامت الأول في الغالب، أو بتحريك الصامت الثاني ولا سيما في باب المضعّف.

وفي غير الصوامت وما يضارعها من حروف اللين يكون القول بالتقاء الساكنين مفترضا افتراضا وغير حقيقي، ويلجأ إليه بعض اللغويين حينما يعجزون عن تفسير الظواهر والسلوكات الصرفية التي يتناولونها بالبحث والتحليل.

وما يسميه القدماء التقاء ساكنين عند اجتماع حرف مد وحرف صحيح ساكن، يُعدّ عند المحدثين من باب تقصير الحركة الطويلة في المقاطع المديدة المغلقة[22]، مثل: تقصير الألف في قولنا: لا تخافْ ← لا تخفْ.

وما ذهب إليه بعضهم من أن حركة العين قد نقلت فظلت العين ساكنة فالتقى ساكنان (هي الواو أو الياء بعد نقل حركتها، وألف إفعال واستفعال) يستحيل تحققه، لأن الألف نفسها ستكون حركة العين الساكنة، ولن يكون ذلك عندئذ من باب التقاء الساكنين. وهذا المذهب معتمد أصلا على افتراض وجود الحركة المنقولة. وهو افتراض غير صحيح وما يبني عليه فهو غير صحيح.

وقد ورد عند بعض العلماء القدماء[23] أن التاء التي يعوض بها عن حذف الواو والياء هي للتأنيث. والواقع أنها ليست للتأنيث، وإن عوملت المصادر المنتهية بها في علاقات المطابقة النحوية معاملة المؤنث، وربما كان ذلك لالتباس صورة هذه التاء الاشتقاقية بتاء التأنيث، وهو شبه شكلي محض.

وورد عند بعضهم أيضاً[24] أن زيادة التاء في مصادر المعل بعد حذف الواو والياء ليست بلازمة، بدليل قوله تعالى: (وإيتاء الزكاة وإقام الصلاة)، فيجوز على هذا أن تقول: أقام إقاما، واستجاز استجازا. وقد أوردوا أمثلة أخرى زعموا أنها سمعت عن العرب بغير التاء، مثل: أجابه إجابا.

وقد خص بعضهم الحذف بحال الإضافة كما في الآية الكريمة السابقة تمسكا برأي الفرّاء في المسألة وهو أن المضاف إليه يسد مسد التاء[25]. ويظهر أن حذف التاء في الآية المشار

إليها آنفا جرى لسبب صوتي خالص وهو تخفيف الثقل التركيبي فيما هو كالكلمة الواحدة (أي تركيب الإضافة) بحذف مقطع منه، وتمت بذلك المشاكلةُ مع (إيتاء الزكاة).

ولا يُعَوَّل هنا على الشذوذ والأمثلة النادرة التي لا يقاس عليها والشواهد التي يمكن تفسيرها صوتيا، بل على الكثرة الكاثرة من الأمثلة التي جاءت فيها مصادر الأجوف المعل من وزني أفعل واستفعل بالتاء، حتى صارت لازمة لمثل هذا النوع من المصادر، بل علما عليها. ويؤيد هذا قول الرضي الأستراباذي[26]: "إن السماع (أي حذف التاء) لم يثبت إلا مع الإضافة". وفي هذا دليل آخر على أنها ليست للتأنيث، لأنها لو كانت للتأنيث، لكان حذفها غير مقصور على وضع معين وأمكن حذفها دائما شأن كل الزوائد الإعرابية[27]، ولكنها زائدة اشتقاقية لا تحذف إلا لأسباب صوتية خالصة تتصل بتركيب الإضافة الذي يعد وَحدة معجمية وتركيبية متماسكة.

ولعل قولهم: أجابه إجاباً هو من القياس الخاطئ (false analogy) على توهم معنى المشاركة كما في: قاتله قتالا، أو أن (إفعال) هنا هو اسم مصدر كما نقول: تبتل تبتيلا، بدلا من تبتّلا.

– 3 –

ولم تختلف معالجات المحدثين في مجملها لهذه المسألة عن معالجات القدماء إلا في أمور هينة يسيرة، واكتفى معظمهم بسوق آراء القدماء من دون مناقشتها[28] أو بترجيح رأي على آخر منها، أو بإيراد بعض الأفكار غير الجوهرية، من ذلك أن باحثا قد تناول هذه المسألة في مقالة له[29]، واقترح أن تدرج في باب الإعلال بالحذف لا باب الإعلال بالنقل كما درج عليه المتقدمون من العلماء. ومن ذلك أيضا أن باحثا قد تطرق لهذه المسألة في دراسة له[30] واكتفى بترجيح رأي الأخفش فيها، معللا ترجيحه بقوة الآراء التي أتى بها الأخفش دون زيادة على ذلك. وقد رجح باحث ثالث[31] رأي الخليل وسيبويه في هذه المسألة، لأن الزائد في نظره أولى بالحذف من الأصلي. وواضح أن هذا كله لم يخرج عما قرره القدماء أو يأت بجديد في هذه المسألة.

ولم يتناول هذه المسألة بطريقة مختلفة عما أثر عن النحاة المتقدمين إلا بعض علماء الساميات من المستشرقين، وبعض الباحثين العرب.

فقد ذهب كارل بروكلمان[32] إلى أن الواو والياء قد سقطتا في السامية الأولى "بعد صوت صامت"، و"مدت الحركة التالية تعويضا". وهكذا "تسقط الواو في مصدر السببية (يقصد صيغة إفعال) ويعوض ما ينتظر من المد الزائد بدخول تاء التانيث... مثل إقامة". ومعنى كلامه أن الواو والياء سقطتا في مثل هذه المصادر موضوع بحثنا لوقوعهما بعد حرف ساكن. والمفروض أن يعوض عن ذلك الحذف بمدّ الحركة التالية، وبما أن الحركة التالية كانت مدّا أصلا استعيض عن مد الممدود بدخول التاء، "فمن غير الممكن في اللغات السامية التقاء حركتين التقاء مباشرا"[33].

وقال ج. برجشتراسر[34]:"ومما عوض فيه بتاء التأنيث عن مقطع ساقط: الإفعال والاستفعال من المواد الجوفاء، على وزن: إفادة واستفادة". وقصد برجشتراسر بالمقطع الساقط المقطع الصاعد (يا) في كل من (إفياد واستفياد) قبل تحولهما إلى إفادة واستفادة. ويلحظ هنا تشابه رأي بروكلمان وبرجشتراسر في هذه المسألة.

ويمكن الرد على بروكلمان وبرجشتراسر من نواح عدة: فمن ناحية، لا تعوض اللغة العربية بالمد عن حذف الواو والياء بعد حرف ساكن في أمثال أَقْوَمَ واستَقْوَم وأَبْيَن واستَبْيَن ومُقْوَم ومُبْيَن ومُسْتَقْوَم ومُسْتَبْيَن، فلا حذف في الأمثلة السابقة بل تحويل للحركة المركبة الصاعدة إلى حركة مركبة هابطة نستبدل بها حرف مد مناسبا هو الألف، فحرف المد في العربية لا يساوي من حيث الكم الحركة المركبة الصاعدة بل الهابطة. وقد اجتهدنا أن نبين بالتفصيل ذلك في الحاشيتين 1 و6 من هذا البحث. ورأينا المتقدمين من علماء العربية يقولون إن الذي يجري في الأمثلة السابقة هو نقل ثم قلب للواو والياء ألفاً، إما لتحرك الواو والياء في الأصل وانفتاحهما الآن، أو مجانسةً للفتحة بعد النقل، وهذا يثبت على الأقل أن ثمة تفسيراتٍ أخرى لما يجري، في هذا النوع من السلوكات الصرفية لا تقتصر على القول بالحذف والتعويض بالمد أو الإطالة. وإذا كنا نقبل جدلا الحذف والتعويض بالمد في الأمثلة السابقة حينما تكون الحركة بعد الواو والياء قصيرة، فإننا لا نقبله حيث تكون الحركة التالية لهما طويلة (أي مدّا)، فهذا مستحيل، ويجعل من فكرة المد فكرة عبثية. فالذي يجري في إقوام واستقوام وإبيان واستبيان وهذا الضرب من المصادر ليس التعويض عن المد المتخيل، بل هو تعويض عن حذف الواو والياء.

ومن ناحية ثانية، لا يجري التعويض بالتاء في العربية في الأسماء[35] إلا عن الواو والياء إذا حذفتا، وعن مدّ حقيقي لا عن مدّ مفترض افتراضا. وأمثلة ذلك كثيرة في العربية كالتعويض عن حذف الواو في زنة من وَزْن، ولغة من لغو، والتعويض عن تقصير المد في وزن تفعيل نحو: تنشئة، من تنشيء، والتقصير هنا هو نوع من الحذف لأنه تقليل للكمّ. وتأتي التاء في صيغ الجمع مقابلة للمد أو ياء بالنسبة في صيغ المفرد، مثل: زنديق ← زنادقة، وصيرفيّ ← صيارفة.

ومن ناحية ثالثة، يجري الحديث هنا عن مقطع ساقط هو المقطع (وا) من أمثال إقوام واستقوام، والمقطع (يا) من أمثال إبيان واستبيان. وفي الحق أن ليس ثمة مقطع محذوف بتمامه هنا، بل المحذوف هو الواو أو الياء فقط وألف الصيغة باقية في مكانها، لأنه لا يمكن مدها بإدخال ألف أخرى عليها. والقول بالمقطع المحذوف ثم القول بالتعويض بالتاء عما يتوقع من المد يخلقان لنا فوضى في التحليل. فإذا قلنا إن المقطع كله محذوف فمعنى ذلك أن ألف المصدر محذوفة وأن الموجود هو ألف المد التي عوض بها عن حذف الواو والياء. وإذا قلنا إنه بدلا من التعويض بمد الممدود أضيفت التاء، فالموجود هو ألف المصدر؛ فما وزن المصدر عندئذ مع هذه الفوضى التحليلية؟

ومن ناحية رابعة، لا نقرهما على أن التاء في آخر هذه المصادر هي للتأنيث، بل هي زائدة اشتقاقية تميز هذا النوع من المصادر.

ومن الباحثين العرب القلائل الذين تناولوا مسألة الأفعال الجوفاء ومصادرها تناولا جديدا عبد الصبور شاهين. ولكن رأيه في المسألة لم يكن ثابتا، فقد قال في موضع[36]: "والواقع أن كل ما حدث في هذا النوع من الكلمات هو إسقاط الحركات الأولى من المزدوج. فكلمة (اسْتِقْوام) هي في التحليل 2is / tiq / u+aam وكذلك استبيان هي في التحليل 2is / tib / i+aan. وبسقوط الضمة من المثال الأول والكسرة من الثاني، اختفى الانزلاق [أي الضمة والكسرة اللتان جعلهما في موضع الواو والياء اللينتين]، وبقيت الفتحة الطويلة، ثم أضيفت التاء باعتبارها لاحقة لهذا النوع من المصادر، فقيل: استقامة واستبانة. وبهذه الإضافة تحقق نوع من التعادل الإيقاعي بين الأصل والبديل".

وتفسيره لحذف الانزلاق هو ما قرره في غير موضع[37] من أن اللغة تكره تتابع أصوات اللين (أي الحركات) في صورة حركة ثنائية (أي مزدوج) على هذا النحو الثقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسرة أو ضمة طويلة، وأن المقطع العربي يتكون في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط، وهو ما لا يتفق وخصائص المقطع العربي، فتلجأ العربية إلى الحذف. ولكنه بهذا التحليل عَدَّ الواو اللينة (أي غير المدية) ضمة، والياء اللينة كسرة، وهما تشكلان عنده مع الصائت الطويل بعدهما أي الألف حركتين ثنائيتين[38].

ويظهر أن شاهين قد خالف في هذا قولا آخر له[39] فرق فيه بين حالتين تقع فيهما كل من الواو والياء: الأولى أن تكونا في نهاية مقطع مقفل، مثل: بيتٌ bay / tun وقومٌ qaw / mun، والثانية أن تكونا في بداية مقطع، مثل: واعد waa / 3id وياسر yaa / sir. "فالحالة الأولى تؤكد الخاصية الحركية [أي الصائتية الخالصة] للصوتين، وهي ما يسمى بالمقطع الهابط. والحالة الثانية تبرز الخاصية الصامتية لهما وهي ما يسمى بالمقطع الصاعد". وواضح هنا أن الواو في استقوام والياء في استبيان جاءتا في بداية مقطع، وهما لا تختلفان لذلك في طبيعتهما الصامتية عن الواو في واعد والياء في ياسر، فلا مسوغ إذا لإقحام الفتحة والكسرة وهما حركتان خالصتان في تمثيله الصوتي السابق لاستقوام واستبيان.

ولعل شاهين أدرك ذلك في موضع آخر[40] حينما تحدث عن الإعلال بالنقل، وتحوّل المصدرين إقوام واستقوام بفعل ذلك إلى إقامة واستقامة، إذ قال: "ويظهر في تحليل الصيغتين:

2iqaamat < 2iqaam [41]< 2iqwaam

وكذلك

2istiqaamat < 2istiqaam < 2istiqwaam

أي أن الصورة الصوتية:

aa < waa

كما يحدث في كلمة (استبيان) المحولة إلى (استبانة) أن يصبح "aa < yaa

ويلحظ هنا أنه أشار إلى حذف الواو والياء اللينتين (أي الصامِتِيَّتَيْن) مباشرة، ووضع لهما هذه المرة رمزين مختلفين عن الضمة والكسرة الحركتين الخالصتين، وهذا هو الصواب، لأنه لو عدت الواو ضمة، والياء كسرة لما جاز أصلا التتابعان: u+aa (ضمة تتلوها فتحة طويلة) و i+aa (كسرة تتلوها فتحة طويلة)، لأن الحركة كما تقضي به قوانين التركيب المقطعي العربي لا تدخل على الحركة (قصيرة كانت أم طويلة من جنسها أم من غير جنسها)، أي لا تتبعها مباشرة دون فاصل من صامت أو شبهه (أي حرف لين).

وبهذا نرى كيف اختلف حديث عبدالصبور شاهين عن المسألة الواحدة، وإن أقر بحذف الانزلاق وحده (على تباين كلامه في تفسير ماهيته). ولم يكن صريحا في القول إن التاء جاءت تعويضا عن حذف الانزلاق، وإن أشار إلى ذلك ضمنا بالقول إن التاء جاءت باعتبارها لاحقة لهذا النوع من المصادر ولتحقيق التعادل الإيقاعي بين الأصل والبديل ولا شك أن الخلل الإيقاعي قد حصل بحذف الانزلاق فيصح الاعتقاد بأن التاء جاءت تعويضا عما حذف لتحقيق التعادل الإيقاعي، فصارت كالزائدة الاشتقاقية لملازمتها الصيغة.

ومن الباحثين المحدثين الذين تناولوا مسألة المصادر موضوع الدراسة تناولا مختلفا أيضا، إسماعيل عمايرة في قوله[42]: "ومن التطوير الذي حدث في بناء المصدر أن الفعل معتل العين إذا كان مزيدا بالهمزة، نحو (أقام) فإن مصدره يأتي

على (إقامة) بدلا من (إقوام).... وهذا يعني أن الألف المنقلبة عن واو في أقام لم تردّ إلى أصلها الواوي. ومن القياس أن يأخذ المصدر في الأفعال الصحيحة من هذا الوزن نحو أكرم ألفا تقع بعد عين الكلمة: إكرام. ولو سار المعتل على ما سار عليه الصحيح لأصبح المصدر إقاام 2iqāām وهذا يعني عمليا أن تنطق بألف واحدة، أي بصوت مد واحد 2iqām وبذا تقترب من الصياغة الفعلية 2aqām ولا يفرق بينهما سوى الكسر في المصدر والفتح في الاسم، ولذا احتاجت العربية إلى علامة أخرى غير اختلاف الحركات حتى يصبح الفرق بين الفعل والمصدر أظهر وأبين، فكانت إضافة التاء المربوطة هي العلامة الثانية التي جعلت الفرق بينهما أمكن وأوضح.... والكلمة على ما نراه مرت بالمراحل الآتية:

الفعل الماضي 2aqāma ← والمصدر 2iqā+ām

← 2iqām ← 2iqāmat(un)

وهذا يعني أن بناء المصدر اعتمد على واقع استعمال الفعل فيما آل إليه بتحول الواو ألفا، وليس على ما كان عليه قبل تحول الألف واوا".

ويلحظ هنا أمران: أولا: أن الباحث لم ينطلق في تحليله من البنية العميقة (إقوام) متدرجا في خطواته إلى البنية السطحية (إقامة). والعمليات الصرفية تجري أول ما تجري في البنية العميقة التي تحقق قدرا كبيرا من الاتساق في البنى الصرفية وما يتصل بها من القوانين الصوتية. وتبعا لانطلاقه من البنية السطحية صارت التاء هذه لا للتعويض عن محذوف، بل لتمييز المصدر من فعله في واقع استعماله لتشابه صورتيهما فيما آلتا إليه.

ثانيا: أنه قال بالتقاء ألفين تنطقان ألفا واحدة، لأنه لا يجوز التقاء ألفين التقاء مباشرا، فلا بد أن تسقط إحدى الألفين حتى يتم النطق بألف واحدة، فتتحول بنية المصدر من 2iqā+ām إلى 2iqām، ولكنه لم يبين في صورة واضحة ما هذه الألف المحذوفة: أهي الألف المتحولة أصلا عن عين الفعل أم الألف التي زيدت على المصدر؟ وعلى هذا لا يتضح لنا وزن المصدر: أهو إفالة أم إفْعَلَة؟ والأرجح أنه يعني الألف المقحمة التي يُسْتَغْنَى عنها لاصطدامها بوجود ألف قبلها.

وهكذا نرى أن تفسيرات القدماء وبعض المحدثين للتغيرات التي طرأت على المصادر موضوع البحث لا يمكن قبولها بمجملها.

ولا ينبغي القول هنا إن المهم هو أن تؤدي الخطوات أو التفسيرات (مهما تكن مستبعدة أو تخلق سياقات صوتية مستحيلة) إلى الصورة النهائية المستعملة للكلمة، بل لا بد في كل خطوة من خطوات الحل أن تكون الصيغة المقترحة مقبولة لغويا وإن كان فيها ثقل يستدعي الانتقال إلى مرحلة أخرى حتى نصل إلى الشكل النهائي المقبول في النطق[43]، بل يرى بعض الدارسين أن كل مرحلة من مراحل الحل قد تمثل مرحلة تاريخية حقيقية بالاستناد إلى شواهد الركام اللغوي والمقارنات السامية[44].

- 4 -

ويجدر بنا بعد هذا التطواف في أقوال القدماء والمحدثين أن نبين رأينا في هذه المسألة، فنتحدث أولا عن سبب التغير الظاهر في هذه المصادر وعن كيفية هذا التغير ثانيا.

أما عن سبب التغير الظاهر في هذه المصادر فهو حقا ما قاله القدماء من ميل العربية في تصاريفها المختلفة إلى المماثلة والمشاكلة وطرد الباب على وتيرة واحدة. فإن حصل إعلال في الفعل حصل إعلال في المصدر، فالإعلال الذي حصل في هذه المصادر جاء ليقابل الإعلال في أفعالها. ولا يشترط أن يكون الإعلال في جميع الأحوال من جهة واحدة. والذي يدل على صحة نظرية المماثلة هذه أن مصدر الفعل الأجوف غير المعلّ لا يحدث فيه مثل هذا التغير، ولذلك نقول أعول إعوالا واستنوق استنواقا. ولنا في الجمع دليل آخر، كما في: قوم ← أقوام وعين ← أعيان، حيث لم تعلّ صيغة الجمع لأن عين المفرد لم تعلّ، مع أن فيها البيئة الصوتية نفسها الموجودة في المصادر موضوع البحث، أي ورود الواو والياء قبلهما ساكن وبعدها ألف.

وقد سهل ذلك الإعلال في المصادر موضوع بحثنا ضعف الواو والياء اللينتين، لأنهما ليستا في قوة الصوامت الأصلية، ولاسيما في هذه البيئة الصوتية التي تفتتحان فيها مقطعا في الوسط بعد حرف ساكن[45].

والواو والياء اللينتان كما هو معروف هما الصوتان الانزلاقيان الوحيدان في اللغة العربية، ولهما خصوصية صوتية، فهما كالصوامت تفتتحان المقاطع وتغلقانها وتقبلان الحركة والسكون، وتكونان من حروف المادة الأصلية للكلمة (الجذر)، وكالصوائت في اتساع مخرجهما أكثر من اتساعه مع الصوامت وإن كان دون اتساعه مع الصوائت الخالصة.

ولأن فيهما بعض صفات الصوامت وبعض صفات الصوائت سميا نصفي صامتين أو شبهي صائتين ضمن تسميات أخرى مشابهة, ولأنهما حرفان انزلاقيان تقريبيان ليسا في قوة الصوامت الخالصة صارا عرضة للتحول إلى أصوات أخرى وللحذف وما إلى ذلك من مظاهر التغير[46].

أما عن كيفية التغير نفسها، فيمكن القول بالرجوع إلى البنى العميقة الموحدة لمثل هذه المصادر (أي إفعال واستفعال) إن

الواو والياء قد حذفتا من مصدري أفعل واستفعل الأجوفين المعلّين، مباشرة دون المرور بسلسلة طويلة من التغيرات الأخرى، وعوض عنهما بالتاء، شأن ما يجري في الأسماء العربية التي يحصل فيها حذف للواو أو الياء اللينتين. والدليل على أنها للتعويض ما لاحظه القدماء من أن المصادر التي لا يجري فيها حذف لا تلحقها التاء كما في اعتاد اعتيادا واختار اختيارا وانقاد انقيادا[47].

والتاء المعوض بها هي زائدة اشتقاقية لازمة، وجزء من الصيغة لا ينفك عنها، وأمارة على هذا النوع من المصادر، تمييزا لها من مصادر الأفعال الصحيحة العين أو مُصَحَّحتها، مثل: أكرم واستقدم وأعول واستنوق. ويمكن الاستئناس في لزومها بأمثلة العربية الأخرى التي جاءت فيها للعوض كما في زنة وتعزية وزنادقة. ولا يمكن الحديث عن إمكان حذفها إلا في أمثلة نادرة لأسباب عروضية أو صوتية لتحقيق انسجامٍ أو تخفيفِ عبءٍ تركيبي.

والحذف في العربية ليس بمستغرب، وتُقْدِم عليه العربية كلما دعت الحاجة إليه بلا تردد، حتى عدَّ هذا من شجاعتها[48].

ووزن مصدر أفعل المعلّ العين بعد ما تقدم من الحذف والتعويض هو إفالة لا إِفْعَلَة، ووزن مصدر استفعل هو استِفالة لا اسْتِفْعَلَة. وقد وهم ابن قتيبة وجعل وزنهما إفعالة واستفعالة، مع أنه أقر بحذف العين منهما[49].

والغريب أن المبرد وابن جني وابن يعيش قد جعلوا أصل إقامة إقوامة، وأصل استقامة استقوامة[50]، مما يقرب من كلام ابن قتيبة. ولعل هذا سهو منهم لأن القياس على صحيح العين يحتم أن يكون الأصل (إقوام) و(استقوام) بدون تاء، ولأن كلا منهم قد ذَكَرَ في مكان آخر الأصل المقدر كما ينبغي بدون تاء[51].

الهوامش

(1) التغير الذي حصل في أَقْوَمَ حتى صارت أقام، وأَبْيَنَ حتى صارت أبان، هو أن حركة العين (أي الواو والياء) فيهما وهي الفتحة نقلت وحرك بها الساكن الذي يسبقها، فصارا أَقَوْمَ وأَبَيْنَ، أي صارت الواو والياء ساكنتين وصار ما قبلهما مفتوحاً، ويمكن التعبير عن ذلك بالكتابة الصوتية كالآتي:

2aq / wa / ma ← 2a / qaw / ma

2ab / ya / na ← 2a / bay / na

وهذا النقل ضروري حتى تتحول الحركتان المركبتان الصاعدتان: (wa) و(ya) إلى حركتين مركبتين هابطتين (aw) و(ay)، فيسهل بذلك انقلابهما إلى حرف مد مناسب هو في هذه الحالة الألف:

2a / qaw / ma ← 2a / qā / ma

2a / bay / na ← 2a / bā / na

ونعني بالحركة الهابطة هنا (أو المزدوج الهابط) تتابعاً من حركة قصيرة وواو أو ياء لينة. ويساوي هذا التتابع – من حيث الكم – حرف مد كما يشهد لذلك عروضنا العربي الذي يساوي في السبب الخفيف بين لو (law) ولا (lā).

وربما عاد انقلاب المزدوج الهابط إلى صوت مد إلى ضعف الواو والياء المغلقتين للمقطع الذي ينتهي بهما، فتقلب الحركة المركبة كلها إلى حرف مد يساويها في الكم. (انظر في الحركات أو العلل المركبة: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي (الطبعة 2): 118–116، 340. وانظر في ضعف الواو والياء عندما تغلقان مقطعاً: سمير شريف إستيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية (الطبعة 1): 308 – 307).

ومن الجدير ذكره أن الصرفيين العرب يرون أن الذي يتغير هنا هو الواو وحدها أو الياء وحدها، ولكن النظرة الحديثة تدخل في هذا التغيير الحركة قبلهما أيضاً، ولذلك يجري الحديث هنا عن حركات أو علل مركبة.

ملحوظة: يُعَبَّر في هذا البحث عن الحد المقطعي بإحدى العلامات الآتية (.)، (+)، (//)، وعن طول الحركة (الصائت) بالعلامة (.) توضع فوق رسم الحركة أو بتكرار رسم الحركة، وعن نهاية الكلمة غير المحركة بالعلامة (#).

(2) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (بتحقيق حسن هنداوي): 31/1.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: 83/4، والمبرد، المقتضب: 105/1–104، وابن جني، المنصف: 292/1–291، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري:2/187–186، وابن يعيش، شرح المفصل: 58/6، 70/10، وشرح الملوكي: 355، 449–444، وابن عصفور، الممتع في التصريف: 490/2، والمقرب187/2، وابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2141/4، والرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: 165/1، 151/3، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك: 66/6–63، وابن هشام، أوضح المسالك: 239/3–238، 403/4–402.

(4) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 238/3.

(5) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 236/4.

(6) يمكن التعبير عما جرى في الفعلين استقام واستبان من تغيرات بالكتابة الصوتية، هكذا:

(2i)s / ta / qā / ma ← (2i)s / ta / qaw / ma ← (2i)s / taq / wa / ma
(2i)s / ta / bā / na ← (2i)s / ta / bay / na ← (2i)s / tab / ya / na

(وضعنا همزة الوصل وحركتها بين قوسين للدلالة على طروئها في اللفظ بسبب بدء الكلمة بساكن). وكما أسلفنا في الحاشية (1)، يعد هذا النقل ضرورياً حتى تتحول الحركتان المركبتان الصاعدتان (wa) و(ya) إلى حركتين مركبتين هابطتين: (aw) و(ay)، ويسهل بذلك انقلابهما إلى ألف.

وهذا الذي يجري في مثل هذه الأفعال يجري في الأسماء، نحو:

مَجْوَل ← مجال، ومَسْيَر ← مسار، ← ومُعْوَن ← مُعان، ومُبْيَن ← مُبان، ومُسْتَعْوَن ← مُستعان، ومُسْتَبْيَن ← مُستبان.

ومعروف أن القدماء يقولون إن الواو والياء قلبتا ألفاً هنا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن (انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: 480/2) وسيأتي الرد على أقوالهم لاحقاً، وبعضهم يرى أن الواو والياء تقلبان ألفاً مجانسة للفتحة قبلهما (انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 236/4).

بيد أن بعض الباحثين المحدثين يفسرون ما جرى في الأفعال والأسماء السابقة، بحذف الواو والياء بعد الحرف الساكن، والتعويض عن ذلك بإطالة (أي مد) الحركة بعدهما. (انظر: كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب: 144) ويبدو مثل هذا التفسير لمثل هذا النوع من التغير سهلاً ومقنعاً، ولكن القول بتحول المزدوج الصاعد إلى هابط ثم انقلابه إلى حرف مد مناسب هو التفسير المعقول لهذا التغير، لسببين: أولهما أن عروضنا العربي يساوي كمياً بين المزدوج الهابط مثل (aw) و(ay) وحرف المد مثل الألف (ā). وثانيهما أن التغيرات المرصودة في الصرف العربي تظهر أن حروف المد نفسها تنقلب إلى حركات مركبة هابطة كما تنقلب الحركات المركبة الهابطة إلى حروف مد، وذلك لتساويهما في الكم.

وقد مرت بنا أمثلة على انقلاب الحركات المركبة الهابطة إلى ألف في الوسط بعد نقل الحركة. وثمة أمثلة أخرى على انقلابهما ألفاً في الطرف من غير نقل عند عدم التحريك:

نحو ملهَوْ ← ملهى، مبنَيْ ← مبنَى، يرضَوْ ← يرضَى، يسعَيْ ← يسعَى.

وما يجري في الحركتين المركبتين (aw) و (ay) من انقلابهما إلى حرف مد مناسب يجري في الحركتين المركبتين (uw) و(iy)، فهناك أمثلة كثيرة على انقلاب الحركة المركبة الهابطة (uw) إلى (ū) أي واو مدية، والحركة المركبة الهابطة (iy) إلى (ī) أي ياء مدية، نحو:

قُوْتٌ	←	قُوتٌ	دِيْنٌ ← دِينٌ
quw / tun	←	qū / tun	diy / nun ← qū / tun
يَدْعُوْ	←	يَدْعُو	يَبْنِيْ ← يَبْنِي
yad / **3**uw#	←	yad / **3**ū	yab / niy# ← yab / nī
يَقُوْلُ	←	يَقُوْلُ	← يَقُولُ
yaq / wu / lu	←	ya / quw / lu	← ya / qū / lu
يَبْيع	←	يَبِيْعُ	← يَبِيعُ
yab / yi / **3**u	←	ya / biy / **3**u	← ya / bī / **3**u
مَعْوُنَةٌ	←	مَعْوُنَةٌ	← مَعُونَةٌ
ma**3** / wu / na / tun	←	ma / **3**uw / na / tun	← ma / **3**ū / na / tun
مَسْيِرَةٌ	←	مَسِيْرَةٌ	← مَسِيرَةٌ
mas / yi / ra / tun	←	ma / siy / ra / tun	← ma / sī / ra / tun

ومن أمثلة انقلاب حروف المد إلى حركات مركبة هابطة:

مَدْعُووٌ	←	مَدْعُوٌّ	إلاكَ ← إلَيْكَ
mad / 3uw / wu	←	mad / **3**ū / wun	**2**i / lā / ka ← **2**i / lay / ka
مُسْلِمِييَ	←	مُسْلِميَّ	هَوايَ ← هَوَيَّ (بلغة عقيل)
mus / li / miy / ya	←	mus / li / mī / ya	ha / wā / ya ← ha / way / ya

(انظر ابن هشام، أوضح المسالك: 3/200–197، وابن عقيل، شرح ابن عقيل:3/92–90).

فحرف المد في العربية لا يقابل إلا حركة مركبة هابطة، ولا يقابل حركة مركبة صاعدة، ولذلك لا يتبادل المواضع إلا مع الحركات المركبة الهابطة.

(7) انظر: ابن جني، المنصف: 291/1، وابن يعيش، شرح المفصل: 58/6، والرضي الأستراباذي، شرح الشافية: 165/1.

(8) انظر: ابن جني، المنصف: 291/1، وابن عصفور، الممتع في التصريف: 460/2-454، 490 وابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2141/4، والمرادي، توضيح المقاصد: 63/6، وابن هشام، أوضح المسالك: 403/4، والسيوطي، الأشباه النظائر: 118/1.

(9) انظر: ابن عصفور، المقرب: 187/2.

(10) من الآية 37، سورة النور.

(11) انظر في تفصيل هذا: سيبويه، الكتاب: 83/4، وابن يعيش، شرح المفصل: 6/ 58، والرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: 165/1.

(12) انظر الحاشيتين (1) و(6) في هذا البحث.

(13) انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 243، محمد علي الخولي، الأصوات اللغوية: 193.

(14) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 32/1.

(15) انظر: أحمد عبد العظيم عبد الغني، قضايا صرفية: 69.

(16) انظر: أحمد عبد العظيم عبد الغني، المرجع نفسه: 72.

(17) أو تقصر في عرف اللغويات الحديثة.

(18) انظر: ابن جني، المنصف: 289/1.

(19) انظر: ابن جني، الخصائص: 278/2 – 277، ابن عصفور، الممتع في التصريف: 456/2.

(20) انظر: الأشموني، شرح الأشموني: 323/4.

(21) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 286/4.

(22) انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 336، وداود عبده، دراسات في علم أصوات العربية: 136/2.

(23) انظر مثلاً: ابن عصفور، الممتع في التصريف: 490/2.

(24) انظر: سيبويه، الكتاب: 84/4-83.

(25) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 58/6، والرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 165.

(26) الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: 165/1.

(27) المقصود بالزائدة الإعرابية (inflectional) الزيادة القابلة للحذف، وبالزائدة الاشتقاقية (derivational) الزيادة غير القابلة للحذف.

(28) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 276، وأحمد إبراهيم سيد أحمد، التاء مدلولاً واستعمالاً: 72-70، 126، وحمزة عبد الله النشرتي، من مظاهر التخفيف في اللسان العربي: 110-109، وشعبان صلاح، الإعلال والإبدال في الكلمة العربية: 54-52، وأمين علي السيد، دراسات في الصرف، 88، 90، 94.

(29) جابر السيد مبارك، "التعويض في لغة العرب"، مجلة كلية اللغة العربية (الأزهر)، العدد 5، 1987: 415-387.

(30) محمد أمين الروابدة، الحذف الصرفي في اللغة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1995: 131-128.

(31) أبو السعود حسنين الشاذلي، ظاهرة التعويض في الصرف والنحو: 20-19، 45.

(32) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب: 144.
وانظر أيضاً: أحمد عبد التواب الفيومي، أبحاث في علم أصوات اللغة العربية: 137.

(33) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية: 44.

(34) ج. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب: .106
وانظر أيضاً: أحمد عبد التواب الفيومي، أبحاث في علم أصوات اللغة العربية: 137.

(35) لا يعوض غالباً عن الحذف في الأفعال، فلا يعوض عن الحذف الذي يجري لأسباب صوتية في المثال الواوي (يوعد ← يعد)، والحذف (أو التقصير في عرف المحدثين) الذي يجري لأسباب نحوية في الفعل الناقص (لم يرمي ← لم يرم)، وكذلك حذف الواو والياء (أو تقصيرهما) عند حصول ما يسمى بالتقاء ساكنين أولهما حرف مد وثانيهما حرف صحيح (لا تَقُولْ ← لا تَقُلْ، لا تَبِيعْ ← لا تَبِعْ)، وربما أتي بهاء السكت عند الإجحاف في الحذف (فِ ← فه) وما يجري في أمثال أخاف (من أَخْوَف) وأسال (من أَسْيَل) لا يعزى إلى حذف الواو والياء والتعويض عنه بإطالة الحركة التالية لهما، بل ثمة تفسيرات أخرى بسطناها في الحاشيتين 1 و6 من هذا البحث.

(36) انظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 195.

(37) انظر المرجع نفسه: 83، 185، 199.

(38) من التسميات الأخرى للحركات المركبة: العلل المركبة، العلل الثنائية، الحركات الثنائية، الصوائت المركبة، المزدوجات.

(39) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 32-31.

(40) انظر: المرجع نفسه: 199.

(41) رأس السهم يشير إلى اتجاه التغير، ومعناه أن إقوام تصبح إقام ثم إقامة، واستقوام تصبح استقام ثم استقامة.

(42) انظر: إسماعيل عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة: 263-261.

(43) انظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 22.

(44) انظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي (الطبعة 2): 298-291.

(45) قابل: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 141، الحاشية (12).

(46) انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 284-283، ومحمد علي الخولي، الأصوات اللغوية: 98 – 96، وكمال بشر، علم الأصوات: 214، 374-368، وسمير شريف إستيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية: 164-162.

(47) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 58/6.

(48) انظر: ابن جني، الخصائص: 360/2.
(49) ابن قتيبة، أدب الكاتب: 509.
(50) انظر: المبرد، المقتضب: 1/ 104، وابن جني، المنصف: 291/1، وابن يعيش، شرح المفصل: 70/10.
(51) انظر: المبرد، المقتضب: 1/ 105، وابن جني، الخصائص: 2/ 305، وابن يعيش، شرح المفصل: 58/6.

المصادر والمراجع

أحمد، أحمد إبراهيم سيد، 1985–1984، التاء مدلولاً واستعمالاً، (د.ن).

الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، 1975، دار الكتب العلمية، بيروت.

إستيتية، سمير شريف، 2003، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان.

الأشموني، نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ت)، دار إحياء الكتب العربية.

برجشتراسر، جوتلف، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، 1982، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض.

بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، 1977، مطبوعات جامعة الرياض.

بشر، كمال، 2000 ، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة.

البكوش، الطيب، 1992، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطبعة3، مؤسسة عبد الكريم ابن عبد الله، تونس.

ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (د.ت)، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، 1985، الطبعة 1، دار القلم، دمشق.

ابن جني، أبو الفتح، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، 1954، الطبعة1، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

حسان، تمام، 1973، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الخولي، محمد علي، 1990، الأصوات اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان.

الروابدة، محمد أمين، 1995، الحذف الصرفي في اللغة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة.، الجامعة الأردنية.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، د.ت ، عالم الكتب، بيروت.

السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، 1975، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

السيد، أمين علي، 1989، دراسات في علم الصرف، مكتبة الزهراء، القاهرة.

الشاذلي، أبو السعود حسنين، 1990، ظاهرة التعويض في الصرف والنحو، الطبعة1، (د.ن).

شاهين، عبد الصبور، 1980، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن الشجري، هبة الله، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، 1992، الطبعة 1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

صلاح، شعبان، 1988، الإعلال والإبدال في الكلمة العربية، (د.ن)، القاهرة.

عبد التواب، رمضان، 1985، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الطبعة2، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد الغني، أحمد عبد العظيم، 1990، قضايا صرفية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

عبده، داود، 2010، دراسات في علم أصوات العربية (الجزء الثاني)، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، 1972، مطبعة العاني، بغداد.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، 1979، الطبعة4، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الطبعة20، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1980.

عمايرة، إسماعيل، 1996، بحوث في الاستشراق واللغة، الطبعة 1، مؤسسة الرسالة، دار البشير، عمان.

عمر، أحمد مختار، 1981، دراسة الصوت اللغوي، الطبعة 2، عالم الكتب، القاهرة.

الفيومي، أحمد عبد التواب، 1991، أبحاث في علم أصوات اللغة العربية، الطبعة 1، (د.ن)، القاهرة.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ت)، دار المطبوعات العربية، بيروت.

ابن مالك، جمال الدين، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، 1982، الطبعة 1، دار المأمون للتراث.

مبارك ، جابر السيد، 1987، التعويض في لغة العرب، في مجلة كلية اللغة العربية (جامعة الأزهر)، العدد 5.

المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ت)، عالم الكتب، بيروت.

المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، 1976، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

النشرتي، حمزة عبد الله، 1988، من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، (د.ن).

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1974، الطبعة 6، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب ، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).
ابن يعيش، موفق الدين، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قبادة، 1973، المكتبة العربية، حلب.

The Verbal Nouns of the Medially Weak Augmented Patterns: 2af3ala and (2i)staf3ala

Jafar N. A. Ababneh*

ABSTRACT

The verbal nouns: 2if3āl and (2i)stif3āl of the respective augmented hollow verb patterns: 2af3ala and (2i)staf3ala deviate from their counterparts of medially consonantal or semi-consonantal radicals.

The ancient scholars' renowned explanation of this deviation is that the long characteristic vowel /**ā**/ of these verbal nouns is silent, but preceded by a short /**a**/ that can be moved backward, thus transforming the medial /**w**/ and /**y**/ in the underlying structure to another /**ā**/ and eventually bringing two long vowels in juxtaposition, a condition that can't be tolerated and must be avoided by deleting one of the two /**ā**/s, and adding the affix **-a(t)** in compensation. Some modern scholars suggest that the ending **-a(t)** is a substitute for the extra vowel length expected after deleting the weak radicals.

The present study suggests that the ending **-a(t)** is derivational and a direct compensation for the deletion of the weak radicals themselves, without going through ill-motivated and devious steps.

Keywords: Arabic Morphology, Verbal Nouns of 2af3ala and (2i)staf3ala.

* Faculty of Arts, The University of Jordan. Received on 25/3/2014 and Accepted for Publication on 16/6/2014.